

العلاقة بين مخرجات التعليم النوعي و الاحتياجات الفعلية لسوق العمل في ليبيا

دراسة تطبيقية في جغرافية التنمية

د. مروان عبد الكريم بمعلومة المنصوري
محاضر- جامعة عمر المختار - درنة

ملخص الدراسة :

يعد التعليم بمختلف مستوياته الركيزة الأساسية في بناء المجتمع وتطوره من خلال الاستثمار الأمثل للموارد البشرية بشكل يتناسب مع طموحاته والحصول على العوائد الاقتصادية والاجتماعية والتعليم لأفراد المجتمع ضرورة ملحة لأجل تكوين الشخصية وبناء المستقبل منذ القدم وبتطور المجتمعات تكون الحاجة الي التعليم اكثر الحاحاً ، فكلما تقدمت العلوم وهيمنت التكنولوجيا الحديثة على مختلف مرافق الحياة ، زادت حاجة المجتمع الي تعليم أبنائه وتدريبهم على مختلف صنوف العلم والتكنولوجيا .

كما يعد التعليم من أهم عوامل بناء رأس المال البشري والتنمية معاً ، وانطلقت فكرة هذه الورقة العلمية من هذا المنطلق من خلال ملاحظة الباحث وجود فجوة هائلة بين الواقع الفعلي لكليات التربية النوعية في ليبيا والمستوى المطلوب الوصول اليه وفق بعض معايير الجودة ، فالواقع الفعلي لهذه الكليات يفرض قيوداً على فاعلية بل ومصداقية تطبيق و تحقيق الجودة بها ، فالتخصصات المتوفرة حالياً مثلاً والاعداد الكبيرة للطلاب بالإضافة الي ضعف الإمكانيات المادية والبشرية تحول دون قيام عملية تعليمية ذات معنى ترضى عنه أي هيئة للاعتماد وضمان الجودة في العالم .

وتسعى هذه الورقة البحثية الي معرفة العلاقة الفعلية بين مخرجات التعليم العالي النوعي في ليبيا والاحتياجات الفعلية لسوق العمل وذلك من خلال استعراض النظام التعليمي القائم في ليبيا من خلال طرح مشكلة الدراسة وتساؤلاتها واهداف البحث ، والتعرف على التعليم النوعي القائم حالياً في كليات التربية بجامعة بنغازي وعمر المختار وجامعة طبرق وحصر اقسامها واهم المشكلات والصعوبات التي يواجهها هذا النوع من التعليم في ليبيا من خلال منهجية الدراسة التطبيقية .

وسيتم عرض المحاولات المتكررة التي تسعى الي تغيير هذا النوع من التعليم وإعادة تنظيمه وهيكلته حتى يتناسب ويلبي احتياجات المجتمع من القوى العاملة

ويساعد على إيجاد فرص عمل مناسبة والمساهمة الفاعلة في استدامة التنمية بهذا القطاع .

وستحاول هذه الورقة من خلال البحث العلمي معرفة الجهود المبذولة من أجل نشر وتطوير هذا النوع من التعليم والذي اصبح وجوده ضرورياً بقطاع التعليم العالي بكافة الجامعات الليبية ، ويلقى هذا النوع من التعليم اقبالاً متزايداً خلال السنوات القليلة الماضية وذلك لحاجة سوق العمل الماسة لمخرجات هذا النوع من الكوادر المدربة والعناصر المطلوبة من القوى العاملة الوطنية التي يحتاج اليها المجتمع وسيحاول الباحث من خلال هذه الدراسة اقتراح الأسلوب العلمي التعليمي الأفضل الذي يستطيع توفير القوى العاملة في المهن التي يحتاج اليها سوق العمل الليبي للمساهمة في تنفيذ خطط التنمية المستدامة والمستقبلية .

Abstract

(The relationship between the outputs of educational education and labor market requirements in Libya)

The Arab world in general and the Libyan society in particular are witnessing a clear increase in population numbers and a great expansion in economic and service activities. This requires a radical change in the traditional educational system, which no longer keeps pace with the progress of society and modern life. The urgent need for trained manpower and higher education personnel in the community requires a broad focus on this type of quality education. This is what educational education in Libya seeks after the obvious shortage in these professions has been proven, such as the assets of education, education

technology, mental health, kindergartens and education Family education, policies, educational administration, art education and others. Which requires the implementation of sustainable and ambitious development plans in Libya in various fields. This type of education creates a balance in the availability of employment opportunities in the medium and higher education sector and avoid entry to specializations in Libyan universities in areas that society no longer needs. This paper seeks to know the actual relationship between the outputs of higher education in Libya and the actual needs of the labor market by reviewing the existing educational system in Libya by asking the problem of the study and its questions and objectives of research and learning the qualitative education in the faculties of education in all branches of Libya, and the division of its sections and the most important problems and difficulties faced by the methodology of applied study, will be presented repeated attempts to seek to change this type of education and restructuring and structure to suit the needs of the community and the workforce and work To find appropriate and effective contribution to job opportunities in the sustainability of the development of this sector. In this paper, we will attempt to identify the efforts exerted to spread and develop this kind of education, which has become a publication in the higher education sector in all

Libyan universities. This type of education has become increasingly popular over the last few years. This is because of the need for the labor market for this kind of trained cadres and required elements of the labor force. The researcher will try to propose the best educational scientific method that can provide manpower in the professions that the Libyan society needs to implement sustainable development plans. In this paper, we will also attempt to reach the most important practical results in this field and to come up with many recommendations that support educational quality education in Libya and the sustainability of development in it. The relation between the outputs of higher education in Libya and the actual needs of the Libyan labor market the field .

المقدمة :

لتحقيق التنمية في ابعادها وجوانبها المتعددة والشاملة وضمان استمرارها بشكل مستدام ، تزايد الاهتمام ولازال بالدور الذي يمكن أن يلعبه التعليم في تلبية متطلبات عملية التنمية باعتبار أنه يمثل أهم وسائل إعداد القوى البشرية وتدريبها وتأهيلها لتكون قادرة على الاستجابة بشكل نوعي لمتطلبات تنمية المجتمعات الإنسانية والقدرة على قيادة ومساندة التغيير في المجتمع والاسهام في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية خاصة وأن التعليم بكل مستوياته وتخصصاته يمثل القوة الدافعة في عملية تغير القيم والاتجاهات والميول ، مما يدعم الجهود الرامية لإنجاز التنمية الشاملة والمستدامة بفاعلية عالية . (رفيق محمود المصري ، جدلية العلاقة بين التنمية والتعليم ، ص 2) .

وبالتالي فإن التعليم يعتبر الأساس في عملية التنمية المستدامة في المجتمع ويؤكد الخبراء والمختصون بأن إدارة التنمية المستدامة لا تتم إلا من خلال المؤسسات التربوية وعلى رأسها الجامعات وذلك بتفعيل وظائفها الرئيسية وهي التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع ومن خلال ما تخرجه من أفواج قادرة على سد حاجات ومتطلبات المجتمع في كافة القطاعات . (محمد عاشور ، العلاقة بين التعليم والتنمية الشاملة، ص4)

ومشكلة التعليم العالي الان في ليبيا لا تكمن في توفر وجود هذه المؤسسات ولكن في نوعيتها كمؤسسات متدنية الكفاءة قليلة الإنتاجية المعرفية وضعيفة العائد الاجتماعي ، ولقد اصبح ضغط الجودة في مؤسسات التعليم العالي من اهم الإجراءات المعنية للتأكد من ، والتأكيد على جودة البرامج الجامعية من حيث المحتوى ومناهج التعليم وأساليب التعلم والبيئة التعليمية والاستجابة لحاجات السوق والمجتمع والقدرة على التنافس واثبات الوجود على الساحة العالمية وتهيئة الطالب الجامعي للحصول على الوظيفة المستدامة والانخراط بجدارة في بيئة العمل ، ومرد ذلك لعدم الربط بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا .

والعلاقة بين الاثنين علاقة تناسبية طردية ، بمعنى ان مخرجات التعليم يجب ان تتناسب كماً وكيفاً مع حاجات سوق العمل ، ويعجز النظام التعليمي في ليبيا على تلبية الشروط المطلوبة في سوق العمل والاستجابة لمخرجات التعليم النوعي فإنه بالتأكيد لا يتمتع بالمرونة الكافية المطلوبة لتحقيق هذا الهدف وقد يعجز التعليم النوعي ذاته على مواكبة التطورات المتلاحقة في النظام التعليمي ويسفر عن ذلك ارتفاع نسب البطالة بين مخرجات التعليم العالي .

التعريف الاجرائي :

المقصود بالتعليم النوعي العالي بكليات التربية هو التعليم المؤثر في مستوى حياة الفرد لأنه يساهم في تحفيز القدرة التنافسية والمعلوماتية من خلال تدريب الطلاب

في مراحل التعليم العالي من خلال كليات التربية النوعية وتهيئة مخرجات هذه الكليات للتدريس في مجال التعليم الأساسي والمتوسط ويشمل التعليم النوعي تخصصات عديدة وهي رياض الأطفال ومعلم الفصل واصول التربية وتكنولوجيا التعليم والصحة النفسية والتربية الخاصة والتربية الاسرية والسياسات والإدارة التربوية والاقتصاد والتدبير المنزلي ، وهذا النوع من التعليم يساهم في تنوع التخصصات وإتاحة فرص العمل في قطاع التعليم الأساسي بمراحله المختلفة ، وتجنب الدخول الي تخصصات في التعليم العالي لم يعد سوق العمل في حاجة اليها .

مشكلة الدراسة :

توجد فجوة نوعية هائلة بين الواقع الفعلي لكليات التربية في ليبيا والمستوى المطلوب الوصول اليه وفق معايير الجودة ، فالواقع الفعلي لهذه الكليات يفرض قيوداً على فاعلية بل ومصدقية تطبيق او تحقيق الجودة بها ، فالتخصصات المتوفرة حالياً مثلاً والاعداد الكبيرة للطلاب بالإضافة الي ضعف الإمكانيات المادية والبشرية ، تحول دون قيام عملية تعليمية ذات معنى ترضى عنه أي هيئة للاعتماد وضمان الجودة في العالم ، وهناك مؤشرات كثيرة تشير الي تدني مستوى التعليم العالي النوعي والمعرفي في ليبيا بالإضافة الي ضعف القدرات الابتكارية والتدهور المستمر في هذا الجانب ما يهدد بالقضاء على جودة التعليم العالي النوعي في الجامعات الليبية، كما ان سوء التخطيط وما ترتب عليه من حشر الاف من الطلبة في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية أدى الي تدهور التعليم النوعي بالإضافة الي غياب الربط بين مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، فالتعليم التربوي النوعي في اغلب كليات التربية بالجامعات الليبية تتوفر بها تخصصات مناظرة بكليات الآداب والعلوم ما أدى الي ضعف المخرجات التعليمية النوعية وانتشار ظاهرة البطالة وذلك لعدم حاجة السوق لأغلب هذه التخصصات القائمة في الوقت الحاضر بالتعليم النوعي الجامعي وإدخال تخصصات جديدة حسب أولويات حاجات التنمية الشاملة .

تساؤلات الدراسة :

- ماهي طبيعة العلاقة بين مخرجات التعليم النوعي والاحتياجات الفعلية لسوق العمل في ليبيا؟
- هل تلبي كليات التربية النوعية بالجامعات الليبية احتياجات سوق العمل لهذا النوع من التخصصات؟
- ماهي ابرز الصعوبات والمختنقات والمشاكل التي تواجه التعليم النوعي في ليبيا؟
- هل تحقق كليات التربية بالجامعات الليبية شروط ومعايير الجودة التعليمية للتعليم النوعي؟

اهداف الدراسة :

- تحديد العلاقة بين مخرجات التعليم النوعي واحتياجات سوق العمل في ليبيا .
- إبراز مدى الحاجة الملحة لسوق العمل الليبي لتخصصات التعليم النوعي .
- رصد المشكلات والصعوبات التي واجهت التعليم النوعي بكليات التربية النوعية .
- التوصل الي نتائج دقيقة ووضعها امام المخططين وصناع القرار بوزارة التعليم العالي في ليبيا .

منهجية الدراسة :

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي من خلال الاطلاع على الدراسات والتقارير والنشرات التي تناولت التعليم النوعي واستخدمت هذه الدراسة ايضاً المنهج المقارن من خلال مقارنة التجربة التربوية النوعية في ليبيا بتجارب ناجحة بالوطن العربي وخاصة في دول الخليج بالإضافة الي المنهج التطبيقي من خلال استمارة الاستبيان والتي استهدفت أعضاء هيئة تدريس بكليات التربية بثلاث

جامعات حكومية رئيسية وهي جامعة بنغازي وجامعة عمر المختار وجامعة طبرق وسيتم تحليل البيانات المستخلصة من الاستبانة عن طريق البرنامج الاحصائي SSPS وتوظيف هذه البيانات للخروج بنتائج دقيقة وتوصيات علمية في هذا الجانب .

الدراسات السابقة :

- دراسة بعنوان (التعليم العالي في ليبيا الواقع والآفاق) تناولت هذه الدراسة التعليم العالي بصفة عامة والذي يعاني من مشكلات عديدة أهمها غياب اليات التخطيط واجراءاتها فقد ذكرت هذه الدراسة ان التوسع غير المدروس والمفاجئ لانتشار الجامعات والمعاهد العليا في العديد من المدن الليبية دون مراعاة للكثافة السكانية وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية جاء نتيجة لأفكار وليدة لحظتها دون التفكير في ابسط احتياجات افتتاح جامعة او كلية كالمباني الملائمة والجهاز الإداري واهم من ذلك كله توفر أعضاء هيئة تدريس لشغل مختلف التخصصات الأكاديمية في هذه الكليات والجامعات المستحدثة ، كما أن تغليب الجانب الكمي على الجانب النوعي انعكس سلباً على مخرجات مؤسسات التعليم وأدى بالتالي الي عدم التناسب بين خريجي هذه المؤسسات والاحتياجات الفعلية وهو ما أدى الي بروز ظاهرة الباحثين عن العمل بين حملة الشهادات العليا وهذه حسب ما ذكرت الدراسة نتيجة منطقية لغياب اليات التخطيط ، ولقد تم وضع هذه الدراسة من ضمن الدراسات السابقة في هذا البحث وذلك لمقاربتها بتناول موضوع التعليم العالي في ليبيا ولكن الفرق بينهما هو ان هذه الدراسة سلطت الضوء على التعليم العالي بشكل عام أما في هذا البحث فقد تم التركيز فقط على جزء من التعليم العالي وهو التعليم التربوي داخل كليات التربية النوعية في ليبيا . (فرج بوبكر المبروك ، التعليم العالي في ليبيا الواقع والآفاق ، 2017م) .
- وفي دراسة أخرى حملت عنوان (رفع مستوى الجودة في برامج التعليم العالي عن طريق تحقيق تكامل مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل : دراسة ميدانية تحلل مشاريع التخرج وتستطلع اراء الاكاديميين والطلبة)

وهدفت هذه الدراسة الي رفع مستوى الجودة في برامج التعليم العالي من خلال التعرف على اسهام مشاريع التخرج التي يقوم بها الطلاب الجامعيون في إيجاد تكامل بين التعليم الجامعي وسوق العمل ولتحقيق أهدافها تبنت الدراسة ثلاث أدوات هي الاستبانة والمقابلة وتحليل تقارير مشاريع التخرج التي كتبها الطلبة ، وذلك لجمع البيانات من عشر جامعات وكليات جامعية وتربوية نوعية بسلطنة عمان ، وقد اكدت نتائج هذه الدراسة ان مشاريع التخرج يمكن ان تسهم بشكل فاعل في تكامل مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل وتعريف الطالب بوظائف المستقبل ، وتم وضع هذه الدراسة ضمن الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها لمعرفة الي أي مدى تم تحقيق مستوى الجودة بالجامعات في سلطنة عمان وعلى اعتبار ان السلطنة حققت تقدماً جيداً في مجالات الربط بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل وتحقيق الجودة في الجامعات بشكل عام وكليات التربية على وجهه الخصوص . (سليمان بن سالم الحسيني ، رفع مستوى الجودة في برامج التعليم العالي عن طريق تحقيق تكامل مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل : دراسة ميدانية تحلل مشاريع التخرج وتستطلع اراء الاكاديميين والطلبة ، 2016م) .

- وهناك دراسة أخرى بعنوان (المركز الوطني لضمان جودة التعليم في ليبيا التحديات والفرص خلال المدة من 2006 - 2014م) وتناولت هذه الدراسة تحليل الكيان المناط به القيام بعمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة للبرنامج الوطني لجودة واعتماد التعليم في ليبيا ومن ابرز النتائج التي توصلت اليها هذه الورقة العلمية هي ضرورة وضع مزايا وحوافز مادية ومعنوية لمنتسبي مكاتب الجودة في المؤسسات التعليمية ، كما يستوجب ايضاً التأكيد على أن طريق برامج الجودة والاعتماد في ليبيا ما زال طويلاً ، حيث يتوجب على المركز الوطني لضمان الجودة في التعليم العالي خلال المرحلة اللاحقة هي نزع الهالة المصحوبة للجودة والاعتماد الاكاديمي ، والتي رافقته خلال فترة التأسيس

وذلك من خلال تكثيف نشر برامج ثقافة الجودة والاعتماد على المؤسسات التعليمية مع اشراك المجتمع في تحقيق الأهداف المرسومة ، ولأهمية هذه الدراسة وعلاقتها بالبحث قيد الدراسة تم وضعها من ضمن الدراسات السابقة لأنها تناولت التعليم بشكل عام الأساسي والمتوسط والعالي في ليبيا ، ولأن معايير الجودة داخل كليات التربية جزء من المشاكل والعوائق التي واجهتنا في هذا البحث أما الفرق الواضح بين الدراستين يكمن في أننا في هذه الدراسة ركزنا على التعليم التربوي فقط دون غيره من أنواع ومراحل التعليم في ليبيا . (حسين سالم مرجين ، المركز الوطني لضمان جودة التعليم في ليبيا التحديات – والفرص خلال المدة من 2006 – 2014 م ، 2016 م) .

- وفي دراسة أخرى بعنوان (تقييم الانفاق العام على التعليم العالي في الوطن العربي) وهدفت هذه الدراسة الي تقييم واقع الانفاق الحكومي على التعليم العالي في الوطن العربي للتعرف على مدى اهتمام المخططين في الوطن العربي بعملية الاستثمار في الكادر البشري لأهمية ذلك في إحداث طفرات إنمائية تستطيع الوصول بالمجتمع الي مرحلة الرفاه من خلال الاستغلال الأمثل للموارد وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة أن هناك ضعفاً في عملية الانفاق الحكومي على التعليم العالي بشكل عام والتعليم النوعي التربوي بشكل خاص حيث يظهر ذلك من خلال المقارنة ببعض المناطق في العالم كما يظهر ذلك الضعف من خلال مقارنة معدل الالتحاق بالتعليم العالي ما يعني أن هناك زيادة في حجم الانفاق على البنية التحتية لمؤسسات التعليم العالي من قاعات وورش عمل ومعامل ، وإنشاء جامعات وكليات جديدة لاستيعاب أعداد الطلاب المتزايدة ، ولقد رأى الباحث ضرورة وأهمية وضع هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في هذا البحث لمعرفة ومقارنة مدى الانفاق المالي على التعليم العالي في الوطن العربي ومقارنة ذلك مع الوضع في ليبيا . (طارق عبدالله تيراب ، عبدالعظيم سليمان المهمل ، تقييم الانفاق العام على التعليم العالي في الوطن العربي ، 2015 م) .

- وهناك دراسة أخرى بعنوان (التعليم العالي في مصر بين قيود التمويل واستراتيجيات التطوير) فقد تناولت الباحثة دراسة موضوع تمويل التعليم العالي في مصر والتعرف على بعض المشاكل التي يواجهها ، ومن ابرز نتائج هذه الورقة العلمية هي ضرورة اتباع سياسات معينة من اجل زيادة الموارد المخصصة لتمويل التعليم العالي في مصر مثل زيادة حجم التمويل الحكومي ، واوصت هذه الدراسة بتشجيع الاستخدام الأمثل والفعال للموارد العامة فالحكومة تستطيع ان تتبع مزيجاً من اليات التوزيع القائمة على الأداء والتي تقدم حوافز مالية مقابل تحسين نتائج مؤسسات التعليم العالي من خلال استخدام بعض الاليات المبتكرة لتوزيع الموارد بشكل كفاء ومنها على سبيل المثال صيغ التمويل القائمة على المخرجات التعليمية والتمويل التنافسي ، ففي هذه الدراسة عرضت الباحثة إمكانية الاستغلال الأمثل للموارد الحكومية في دعم التعليم العالي لذلك تم وضعها من ضمن الدراسات السابقة . (مروة بلتاجي ، التعليم العالي في مصر بين قيود التمويل واستراتيجيات التطوير، 2012م)

- دراسة بعنوان (معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي دراسة ميدانية) وهي دراسة تطبيقية تمثلت في استمارة استبيان مكونة من قسمين الأول عبارة عن 38 عنصر تمثل المعوقات التي تحد من تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم مقسمة الي خمس مجموعات بينما القسم الثاني يُعنى بالمعلومات الأولية عن المستقى منه ، وتم تحديد مجتمع البحث من جميع أعضاء هيئة تدريس من الكليات النظرية بجامعة الملك خالد وهي كلية الشريعة الإسلامية واصول الدين ، وكلية العلوم الإنسانية وكلية العلوم الإدارية والمالية وكلية التربية ومن ابرز النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة هي زيادة العبء التدريسي على حساب البحث العلمي وقلة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في الشراكة مع المراكز البحثية العالمية والمحلية وضعف قنوات الاتصال بين اقسام وإدارات الجامعة وأظهرت الدراسة وجود اختلاف بين متوسط المربعات للمجموعات الرئيسية للمعوقات التي تحول دون

تطبيق الجودة الشاملة وفقاً للتخصص والكلية ، ولكي يتم تطبيق المنهج المقارن تم الاطلاع على هذه الدراسة التطبيقية التي أجريت في جامعة الملك خالد على اعتبار ان ظروف الاقتصاد السعودي مشابهة للوضع الاقتصادي الليبي من حيث سوق العمل والاعتماد وبشكل كبير على النفط كممول رئيسي للدخل القومي . (سعيد بن علي العضاوي ، معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي دراسة ميدانية، 2012م) .

- و ورقة اخرى بحثية بعنوان (معايير الاعتماد الاكاديمي في مؤسسات التعليم العالي النوعي) وسعت هذه الدراسة الي توضيح مفهوم الاعتماد الاكاديمي ووظائفه وإجراءاته بالكليات النوعية وعرض التجارب العالمية والعربية في مجال الاعتماد الأكاديمي كما تعد هذه الدراسة ذات أهمية كبيرة للوقوف على معايير الاعتماد في مؤسسات التعليم النوعي من حيث الواقع والمأمول ومحاولة تقديم تصور مقترح لمعايير ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم النوعي في الوطن العربي في ضوء الاستفادة من تجارب وخبرات بعض الدول الرائدة في هذا المجال في ضوء إمكانات المجتمعات العربية وعند مقارنة هذه الدراسة مع البحث قيد الدراسة نرى ان الباحث ركز فقط على الأداء الاكاديمي ومدى تطبيق معايير الجودة بكليات التربية النوعية ، أما في هذه الدراسة فقد تناولنا أيضا جودة الأداء الاكاديمي داخل كليات التربية في ليبيا ولكن أوجه الاختلاف بين الدراستين يكمن في اننا تناولنا العلاقة بين مدخلات ومخرجات التعليم النوعي واحتياجات سوق العمل الليبي لهذه المخرجات . (الهلالي الشربيني الهلالي ، أحمد البهي السيد ، معايير الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي النوعي ، 2009م) .

تطور التعليم العالي في البلدان العربية وليبيا :

شهد قطاع التعليم العالي في البلدان العربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، تطوراً في مختلف المستويات بما في ذلك سن التشريعات وإحداث الهياكل والهيئات والمرافق وإيجاد التمويلات اللازمة لتشغيل هذا القطاع على المستوى المطلوب ، ويتجلى هذا التطور في إرساء البنى التحتية والارتفاع الملفت لعدد الجامعات وازدياد اعداد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي مقارنة بعدد السكان وفي نسبة اجمالي الدخل الوطني المخصص للتعليم العالي في البلدان العربية والتي بلغت 1.3 % عام 2011م ، وفي تنوع صيغ التعليم العالي وأساليبه استجابة للطلب المتزايد عليه من مختلف الجهات الاجتماعية والاقتصادية ولمتطلبات سوق العمل والانفجار المعرفي والعولمة كما برز هذا التطور أيضاً في الاهتمام المتنامي بمعايير الأداء بالنسبة الي كل الأطراف المعنية في هذا القطاع وما ينطوي على البلدان العربية فإنه ينطوي على وضع التعليم العالي في ليبيا ، وكما سيتم عرضه في هذه الورقة العلمية لاحقاً أن ليبيا شهدت تطوراً عديداً ملحوظاً في نظام التعليم العالي ، أما من حيث نوعية التعليم وأنواعه فسيتم التركيز على هذا الجانب تحديداً والتعرف على الجوانب الإيجابية والسلبية لهذا التطور العديدي في الجامعات والكليات في ليبيا ، وتشير الإحصاءات الصادرة من اتحاد الجامعات العربية أن عدد الجامعات في الأقطار العربية ارتفع الي 46 جامعة حكومية وجامعة خاصة عام 1973م الي 600 جامعة حكومية وجامعة خاصة عام 2013م كما هو موضح بالجدول (1) .

جدول (1) التطور العددي للجامعات العربية العامة والخاصة للفترة من 1973-
2013 م .

| 2013 | | 2011 | | 2006 | | 2003 | | 1993 | | 1973 | |
|------|-----|------|-----|------|-----|------|-----|------|-----|------|-----|
| عام | خاص | عام | خاص | عام | خاص | عام | خاص | عام | خاص | عام | خاص |
| 330 | 270 | 206 | 193 | 153 | 133 | 156 | 77 | 114 | 26 | 8 | 38 |
| 600 | | 399 | | 286 | | 233 | | 140 | | 46 | |

المصدر : خميس بن حميدة ، تطور التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي ، تقرير عن تطور التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة وعلوم التربية 10 - 13 مارس ، 2014م ، ص174 .

يبرز هذا الجدول النسق السريع في ارتفاع عدد الجامعات في البلدان العربية حيث تضاعف هذا العدد أكثر من 13 مرة خلال الثلاثين سنة الماضية وبلغت طاقة استيعاب هذه الجامعات 8065148 طالب وطالبة عام 2011م ، في حين بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس لنفس العام 619252 مدرساً ومدرسة . (خميس بن حميد، تطور التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي 2014م ، ص175)

ونلاحظ من خلال الجدول (1) الزيادة العديدة الواضحة للجامعات فمن خلال إجراء عملية حسابية بسيطة تبين أن الجامعات الخاصة تضاعفت أكثر من 33 مرة خلال الفترة ذاتها ، لدرجة أنها تستوعب 30% من مجموع الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي في البلدان العربية ، وتكمن أهمية هذا التطور في أن هذه الجامعات وخاصة الغير عربية وجدت لنفسها موطئ قدم في بعض الدول العربية وخاصة في بلدان الخليج العربي ومن ثم أصبحت هذه الجامعات تنافس الجامعات الحكومية والسبب في ذلك يعود الي الدعم المالي والبشري وما تتمتع به من سمعة ومصداقية ولكونها ايضاً جامعات معتمدة أكاديمياً، ما أثر ذلك سلباً على الجامعات الحكومية التي تطورت عددياً ، في حين أن جودة هذه الجامعات من حيث نوعية التعليم

أضحلت أو أنها ظلت على أنظمتها التعليمية والأكاديمية التي أنشئت عليها ولم تواكب التطورات النوعية خلال الثلاثة عقود الماضية ، وهو ما يعكس مخرجات التعليم العالي في أغلب البلدان العربية ومن بينها ليبيا والتي لم تتطور في نوعية الأداء الأكاديمي ، وهو ما انعكس سلباً على أسواق العمل والتي لم تعد في حاجة لمخرجات الجامعات العربية الحكومية ولم تواكب متطلبات سوق العمل والحياة العصرية في الوقت الحاضر .

وبالنظر الي الترتيب الدولي لمؤشرات التنافسية العالمية الشاملة ومن بين هذه المؤشرات مؤشر التعليم العالي والتدريب ، وهذه المؤشرات تتراوح قيمتها من 1 الي 7 نجد سويسرا في المرتبة الأولى بينما تشاد في المرتبة الأخيرة أما الدول العربية فدولة قطر هي الأولى عربياً بترتيب 17 والأخيرة عربياً هي موريتانيا بترتيب 135 وقبل الأخيرة عربياً تأتي ليبيا بترتيب 100 ويوضح الجدول (2) الترتيب العام لليبيا ، ومن بين هذه الأركان الاثني عشر مؤشر التعليم العالي والتدريب ، وهو ما يعكس حقيقة التعليم العالي داخل الجامعات الليبية ، وعدم التوافق المستمر والمستفحل مع متطلبات سوق العمل ، الأمر الذي أدى بدوره الي تفشي ظاهرة البطالة والبطالة المقنعة بشكل واضح الأمر الذي أفضى الي تعطل وتعثر واستدامة الإخفاق المستمر والمتكرر لمخرجات التعليم العالي في ليبيا وعدم مواجعتها لسوق العمل في الوقت الحاضر .

جدول (2) اركان مؤشرات التنمية الرئيسية في ليبيا .

| الركن | القيمة (1 - 7) | موقع ليبيا |
|------------------------------|----------------|------------|
| أ- المتطلبات الأساسية | 4.20 | 88 |
| البنية المؤسسية | 3.34 | 111 |
| البنية الأساسية | 3.22 | 95 |
| بنية الاقتصاد الكلي | 5.72 | 7 |
| الصحة والتعليم الابتدائي | 4.53 | 115 |
| ب- محسنات الكفاءة | 3.19 | 127 |
| التعليم العالي والتدريب | 3.63 | 95 |
| كفاءة سوق السلع | 3.20 | 134 |
| كفاءة سوق العمل | 2.81 | 139 |
| نمو سوق المال | 2.99 | 130 |
| الاستعداد والتهيؤ التكنولوجي | 2.87 | 114 |
| حجم السوق | 3.64 | 69 |
| ج- الابتكار وعوامل التطور | 2.62 | 135 |
| تطور الاعمال التجارية | 2.86 | 136 |
| الابتكار | 2.38 | 131 |

المصدر: عبدالسلام القلاي ، المنظومة التعليمية في ليبيا عناصر التحليل مواطن الإخفاق واستراتيجية التطوير ، 2012م ، ص17.

إن موقع ليبيا الغير تنافسي المتأخر (الترتيب 100) رغم البنية الاقتصادية الكلية المستقرة المتوفرة نتيجة المورد الطبيعي الناضب (النفط) كما هو واضح بالجدول (2) ومؤشر بيئة الاقتصاد الكلي ، وذلك يفسر أن ليبيا تواجه صعوبات كبيرة ومختنقات خطيرة متعلقة بعدم كفاءة أسواق السلع والعمل والمال بالإضافة الي البنى الأساسية غير المتطورة والمستوى المتدني لتبني التكنولوجيا وسوء الإدارة

وعدم الحرص في مجال الانفاق وخاصة القطاع العام الي غير ذلك من المعوقات التنموية والتي ما هي إلا اعراض لأزمة نظام التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص الغير ملائم لسوق العمل العام والخاص على حد سواء في ليبيا .

إن الوظائف الأساسية للجامعة المعاصرة تشمل التعليم الاكاديمي المميز والبحث العلمي وخدمة المجتمع ومن خلال البيانات الواردة بالجدول (3) وبالنظر للواقع الحالي للجامعات الليبية فهي لا تؤدي هذه الوظائف بالشكل العلمي المطلوب ، فمثلاً على مستوى مؤشر التعليم العالي والتدريب تعتبر جودة التعليم العالي والتدريب من العوامل المهمة لقيام التنمية الاقتصادية المستدامة ويتطلب ذلك كوادر بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على مواكبة التطورات والتغيرات المستمرة في الاقتصاد العالمي .

جدول (3) ترتيب ليبيا حسب مؤشرات التعليم والتعليم العالي والتدريب 2013م – 2014 م .

| التغير | ترتيب عام 2014 من أصل 144 دولة | ترتيب عام 2013 من أصل 148 دولة | المجموعات والمؤشرات الرئيسية |
|--------|--------------------------------|--------------------------------|--|
| ↓ 8- | 20 | 12 | نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي |
| ↑ 6+ | 41 | 47 | نسبة الالتحاق بالتعليم العالي |
| ↑ 4+ | 144 | 148 | نوعية التعليم – القدرة على تلبية متطلبات سوق العمل |
| ↑ 5+ | 125 | 130 | نوعية التعليم – العلوم والرياضيات |
| ↑ 4+ | 142 | 146 | نوعية كليات إدارة الاعمال |
| ↑ 2+ | 143 | 145 | وصول الانترنت للمدارس |
| ↑ 5+ | 143 | 148 | توافر خدمات البحث والتدريب محلياً |
| - | 143 | 143 | الاستثمار في تدريب العاملين في سوق العمل |

المصدر : تقرير المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات ، القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي ومتطلبات الارتقاء ، يونيو 2016م ، ص 14 .

سجلت ليبيا المرتبة 102 مقارنة بالمرتبة 104 للأعوام المذكورة ويرجع ذلك الي نسبة التزايد المستمر كما ذكرنا سلفاً لأعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي

بالكليات الجامعية ، وكما هو ملاحظ من الجدول أعلاه تدني مستوى ورتبة نوعية التعليم والقدرة على تلبية متطلبات سوق العمل بالرغم من انخفاض الرتبة بمعدل متغير +5 إلا أنها لا تزال متدنية فترتيب ليبيا من حيث نوعية التعليم العالي وقدرته على تلبية متطلبات سوق العمل تغيرت من 148 لتصل الي 144 فرغم انخفاضها الطفيف إلا أن هذا الترتيب الغير تنافسي يدل على أن ترتيب ليبيا جاء في المرتبة الأخيرة ، لأن المقارنة جرت في عام 2014م بين 144 دولة وكما هو ملاحظ من الجدول (3) أن مؤشر جودة كليات الاعمال ومؤشر وصول الانترنت الي المدارس ومؤشر توافر خدمات البحث والتدريب محلياً ، ويلاحظ تراجع لمؤشر نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي بحوالي -8 مراتب مقارنة بعام 2013م .

وتأسست أول جامعة ليبية في عام 1955م ، وحملت أسم الجامعة الليبية وكان مقرها الرئيسي مدينة بنغازي ، وبدأت الجامعة بكلية واحدة وهي كلية الآداب والتربية وكان عدد الطلبة بها فقط 31 طالب وفي عام 1973م تم حل الجامعة الليبية الي جامعتين رئيسيتين وهي جامعة بنغازي (قاريونس) وجامعة طرابلس (الفتاح) ، أما ثاني جامعة تم انشاءها في ليبيا هي الجامعة الإسلامية والتي تأسست عام 1960م والتي مقرها مدينة البيضاء في شرق البلاد ، وكانت هذه الجامعة زاوية دينية ثم تطورت الي معهد ديني متوسط حتى أصبحت تعرف في الوقت الحاضر بجامعة عمر المختار .

ومن خلال ما سبق يُلاحظ أن ليبيا تواجه طلباً متزايداً ومفزعاً ، مما أدى الي عجز وزارة التعليم العالي على استيعاب الطلبة الجدد بل تجاوزت الطاقة الاستيعابية ذروتها منذ سنوات طويلة ، فعلى سبيل المثال جامعة بنغازي تم تصميمها منذ ستينات القرن الماضي لتستوعب 15000 طالب وطالبة ، في حين يتجاوز أعداد الطلبة في الوقت الحاضر 75000 طالب وطالبة ، ويضم قطاع التعليم العالي في ليبيا 12 جامعة حكومية بالإضافة الي 100 معهد في مختلف أنحاء البلاد بالإضافة الي الاكاديمية الليبية للدراسات العليا حسب تقرير ديوان المحاسبة عام 2013م حول قطاع التعليم العالي ، كما أنه في السنوات القليلة الماضية تم استحداث

أكاديمية الدراسات العليا بالمنطقة الشرقية بفروعها بنغازي واجدابيا وطبرق بالإضافة الي الاكاديمية الأولى والتي تتبع اكاديمية الدراسات العليا بجنزور . (فرج بوبكر المبروك ، 2017م ، ص 1) .

وتعد الموضوعات المتعلقة بمنظومة التعليم العالي من أهم الدراسات التربوية التي ينبغي التصدي لها من قبل الباحثين في مجال التعليم ذلك لأن المنظومة التعليمية بمكوناتها وبرامجها وتفاعلها مع متطلبات العصر من الموضوعات المركبة من ناحية وهي بذلك تستعصي على الدراسين ، فيجب تناول هذه الموضوعات بالمنهجية العلمية المطلوبة فهي مؤثرة وبشكل فاعل في الحراك الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والذي يستمد مقومات نشاطه من مخرجات المنظومة التعليمية .

ومن خلال واقع التعليم العالي في ليبيا وبعد الاطلاع على الأرقام الواردة بالجدول (4) نستنتج أن نسبة أعضاء هيئة التدريس الي الطلبة تصل الي أكثر من 100 طالب لكل عضو هيئة تدريس ، وقياساً بالمعايير العالمية لجودة التعليم والتي لا تتجاوز 25 طالب وطالبة لكل عضو هيئة تدريس بالتعليم العالي وأن هذه النسبة تعد كبيرة جداً ومخيفة ، وهو ما يعكس تدني الوضع التعليمي بالجامعات الليبية ، كما أن هذه النسبة تعد مخالفة لشروط الجودة المعمول بها داخل مؤسسات التعليم العالي في ليبيا ، وهذه النسب تعكس النقص الواضح والعجز القائم في أعضاء هيئة التدريس بالتخصصات التربوية النوعية ووفرتهم في تخصصات أخرى أي أنه لا يوجد توازن بتوزيع التخصصات على جميع الكليات الجامعية قيد الدراسة ، فيجب على وزارة التعليم العالي اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن التوسع ببرامج الدراسات العليا وخاصة في التخصصات التي يحتاجها سوق العمل الحالي وهي تخصصات نوعية تربوية لتغطية العجز القائم في أعضاء هيئة التدريس في هذا الجانب .

جدول (4) إحصائيات التعليم العالي في ليبيا 2013م .

| بيانات التعليم العالي | الاعداد |
|-------------------------------|---------|
| الجامعات | 12 |
| الكليات | 198 |
| الأقسام التخصصية | 1256 |
| اجمالي الطلاب | 342795 |
| أعضاء هيئة التدريس الوطنيين | 9525 |
| أعضاء هيئة التدريس المغتربين | 1727 |
| أعضاء هيئة التدريس المتعاونين | 5149 |
| المعيدين | 4114 |
| الموظفين بالجامعات | 18627 |
| الموفدين للدراسة بالخارج | 5948 |

المصدر: فرج المبروك ، التعليم العالي في ليبيا الواقع والافاق ، 2017م ، ص 3 .

واستناداً الي التطور السريع الذي يشهده الالتحاق بالتعليم العالي بجميع انواعه منذ أواخر الثمانينات وحتى الوقت الحاضر على الرغم ما تمر به البلاد من ظروف اعقت التنمية في جميع القطاعات الخدمية من ضمنها التعليم العالي ، ورغم ذلك لا يزال الإقبال متزايداً على التعليم العالي ، وتشير إحدى الدراسات والتي توقعت أن ترتفع أعداد الطلبة بالجامعات والمعاهد العليا الي نحو 500000 طالب وطالبة في العام الدراسي 2025م ، وبمعدل سنوي يصل الي 3.9% حيث يسجل أعلى معدل مقارنة بالمراحل التعليمية والتدريبية الأخرى خلال الربع الأول من هذا القرن ، ونظراً للتوسع في مجالات الإعداد والتأهيل في مستوى التعليم العالي وإيجاد مجالات أوسع للمرأة فأن ذلك سيؤدي الي تطور أعداد الإناث الملتحقات بالتعليم العالي ويبين الجدول (5) تقديرات اعداد الطلبة في مراحل التعليم العالي في الفترة من 2000 – 2025م .

جدول (5) تقديرات أعداد الطلبة بالتعليم العالي في الفترة من 2000 – 2025م

| التطور العددي | السنة |
|---------------|-------------|
| 256370 | 2000 – 1999 |
| 293355 | 2005 – 2004 |
| 330190 | 2010 – 2009 |
| 372010 | 2015 – 2014 |
| 425590 | 2020 – 2019 |
| 502840 | 2025 – 2024 |

المصدر: حسين مجاهد مسعود ، تقويم واقع التعليم العالي في الجماهيرية العظمى الاستراتيجية والافاق ، 2010م .

وبتحليل البيانات الواردة بالجدول (5) نلاحظ أن هذه التوقعات رغم الظروف التي تمر بها البلاد وعدم الاستقرار السياسي والأمني وخاصة بعد عام 2011م ، إلا أنه تكاد تكون أقرب للواقع فأعداد الطلبة المقبلين على الدراسة والالتحاق بالتعليم العالي في زيادة مستمرة خلال السنوات الماضية وهنا تجدر الإشارة الي أنه يجب على وزارة التعليم العالي في ليبيا اتخاذ إجراءات سريعة ووضع خطط قصيرة المدى لخلق نوع من التوازن في أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي ، ويجب إتاحة الفرص للتعليم العالي المهني والتعليم التربوي بجميع أنواعه من خلال تطوير كليات التربية القائمة حالياً بالجامعات الليبية واستحداث كليات تربوية متخصصة بمهن يطلبها سوق العمل بعد أن ثبت النقص الواضح في هذه الاختصاصات كرياض الأطفال وأصول التربية الاسرية والتدبير المنزلي وتكنولوجيا التعليم الصحة النفسية والتربية الخاصة والإدارة التعليمية التربوية .

واقع التعليم النوعي التربوي وعلاقته بسوق العمل الليبي :

من الملاحظ أن التغير في الحالة التعليمية في ليبيا رغم أنه كان شاملاً للكف والنوع إلا أن التنوع في حد ذاته كان عائداً الي الكف أكثر منه الي النوع ، بمعنى أنه ورغم زيادة عدد الكليات والمعاهد والمدارس المهنية والمدارس المرحلية المختلفة كرياض الأطفال والتعليم الأساسي والثانوي ومحو الأمية وتعليم الكبار ، إلا أن هذا التنوع والكف لم يكن مرتبطاً بخطة تعليمية واضحة وتكاملية بين عدد ونوع المؤسسات التعليمية من جهة ومتطلبات وحاجات المجتمع وسوق العمل من جهة أخرى ، وهو ما استمر طيلة السنوات الماضية رغم أنها شهدت تحولاً كبيراً وزيادة في أعداد الطلبة والمؤسسات التعليمية وتطور معقول في بنيتها التحتية وانتداب عدد كبير من المعلمين وأعضاء هيئة تدريس المغتربين إلا أن هذه المكاسب لم تكن مبنية على خطة تعليمية متكاملة ، والتي كان من نتائجها تدهور قطاع التعليم العام فالتعليم العالي ظهرت به العديد من المشاكل الكبيرة ناتجة عن قرارات غير محسوبة مثل قرار الملاك الوظيفي وتحويل عدد كبير من المعلمين دون تخطيط مسبق ما شكل عجزاً قائماً في المعلمين عدداً ونوعاً متزامناً مع انخفاض كبير في عدد الأساتذة المغتربين وضعف إدارة التفتيش التربوي استمرت اعراضها حتى وصلت الي التعليم العالي في الوقت الحاضر . (تقرير التعليم العام في ليبيا المختنقات والتحديات وسبل المعالجة ، 2016م ، ص 4) .

وخلال الفترات الحديثة من تاريخ التعليم العالي في ليبيا شهد هذا القطاع توسعاً كمياً مضطرباً ، وعلى الرغم من النتائج الإيجابية الملموسة لهذا التوسع الكمي إلا أن العديد من المحللين اجمعوا على أن هذا النمو غير المسبوق جاء على حساب التعليم النوعي والتربوي وأثر تأثيراً سلبياً على النواحي النوعية (الجودة) كما أضافوا أن التعليم العالي بصفة عامة يعاني من مشكلات عديدة لعل أهمها غياب آليات التخطيط واجراءاتها حيث أن هذا التوسع غير المدروس والمفاجئ لانتشار الجامعات والمعاهد العليا في العديد من المدن الليبية دون مراعاة للكثافة السكانية

وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية ، بالإضافة الي عدم توفر المباني الملائمة وجهاز إداري كفؤ وعدم توفر أعضاء هيئة تدريس مختصين في مجالات التعليم العالي بأنواعها المختلفة . (فرج بوبكر المبروك ، التعليم العالي في ليبيا الواقع والافاق ، 2017م ، ص 4)

ومن خلال الدراسة الميدانية والتي تمثلت في استمارة استبيان بالإضافة الي المقابلات الشخصية مع بعض المسؤولين داخل كليات التربية بجامعة بنغازي وعمر المختار وجامعة طبرق ، فتم توزيع الاستبانة لاستكمال الحصول على البيانات لتغطية عناصر هذه الدراسة على عينة عشوائية من أعضاء هيئة تدريس بهذه الكليات ، فقد تبين من خلال المسح الميداني أن كليات التربية في الجامعات المذكورة لا تعمل وفق معايير الجودة نهائياً ، فقد أجاب 92% من أفراد العينة أنه لا علاقة لكليات التربية النوعية بتطبيق معايير الجودة على الإطلاق .

شكل (1) آراء أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية حول واقع التعليم النوعي في ليبيا 2019م .



المصدر: من عمل الباحث استناداً الي البيانات الواردة باستمارة الاستبيان 2019م .

ومن خلال تحليل الشكل (1) ومن خلال استطلاع أفراد العينة فقد أجمع أغلب أعضاء هيئة التدريس أن أكبر مشكلة واجهت ولا تزال تواجه التعليم النوعي في ليبيا هي التناظر في تخصصات متوفرة أصلاً في الكليات بأقسامها المختلفة بتخصصات موجودة أيضاً في كليات التربية ، كالرياضيات والفيزياء والكيمياء وعلم الاحياء واللغة الإنجليزية واللغة العربية والحاسوب وغيرها ، مع إضافة بعض المواد التربوية في كليات التربية ، وهو ما يعكس النتيجة الحتمية والمشكلة المستدامة والمستمرة وهي مخرجات جامعية بمؤهلات عليا لا يحتاج اليها سوق العمل .

جدول (6) مقارنة التناظر والتطابق بين كلية التربية وكليات الآداب والعلوم بجامعة بنغازي 2019م

| كلية التربية جامعة بنغازي | كليات الآداب والعلوم جامعة بنغازي |
|----------------------------|-----------------------------------|
| قسم اللغة العربية وآدابها | قسم اللغة العربية وآدابها |
| قسم اللغة الإنجليزية | قسم اللغة الإنجليزية |
| قسم الحاسوب | قسم الحاسوب |
| قسم الفيزياء | قسم الفيزياء |
| قسم الاحياء – نبات – حيوان | قسم الاحياء – نبات – حيوان |
| قسم الرياضيات | قسم الرياضيات |
| قسم علم النفس | قسم علم النفس |
| قسم التربية الفنية | - |

المصدر: الموقع الرسمي لجامعة بنغازي ، www.uob.edu.ly

ومن خلال ما ورد في الجدول (6) والذي يوضح التطابق والتناظر بين الأقسام في كليات مختلفة داخل جامعة بنغازي ، والنتيجة النهائية هي تخريج دفعات كبيرة لنفس التخصصات بأعداد كبيرة كل عام وهذا يفضي في النهاية الي تشبع سوق العمل بهذه التخصصات التي لا يحتاجها اصلاً سوق العمل في ليبيا ويساهم ذلك في تفاقم مشكلة البطالة وظهور ما يعرف بالبطالة المقتعة وتفاقمها و الموجودة أصلاً في الوقت الحالي داخل القطاع العام ويسبب ذلك مشكلات تنموية على المدى البعيد

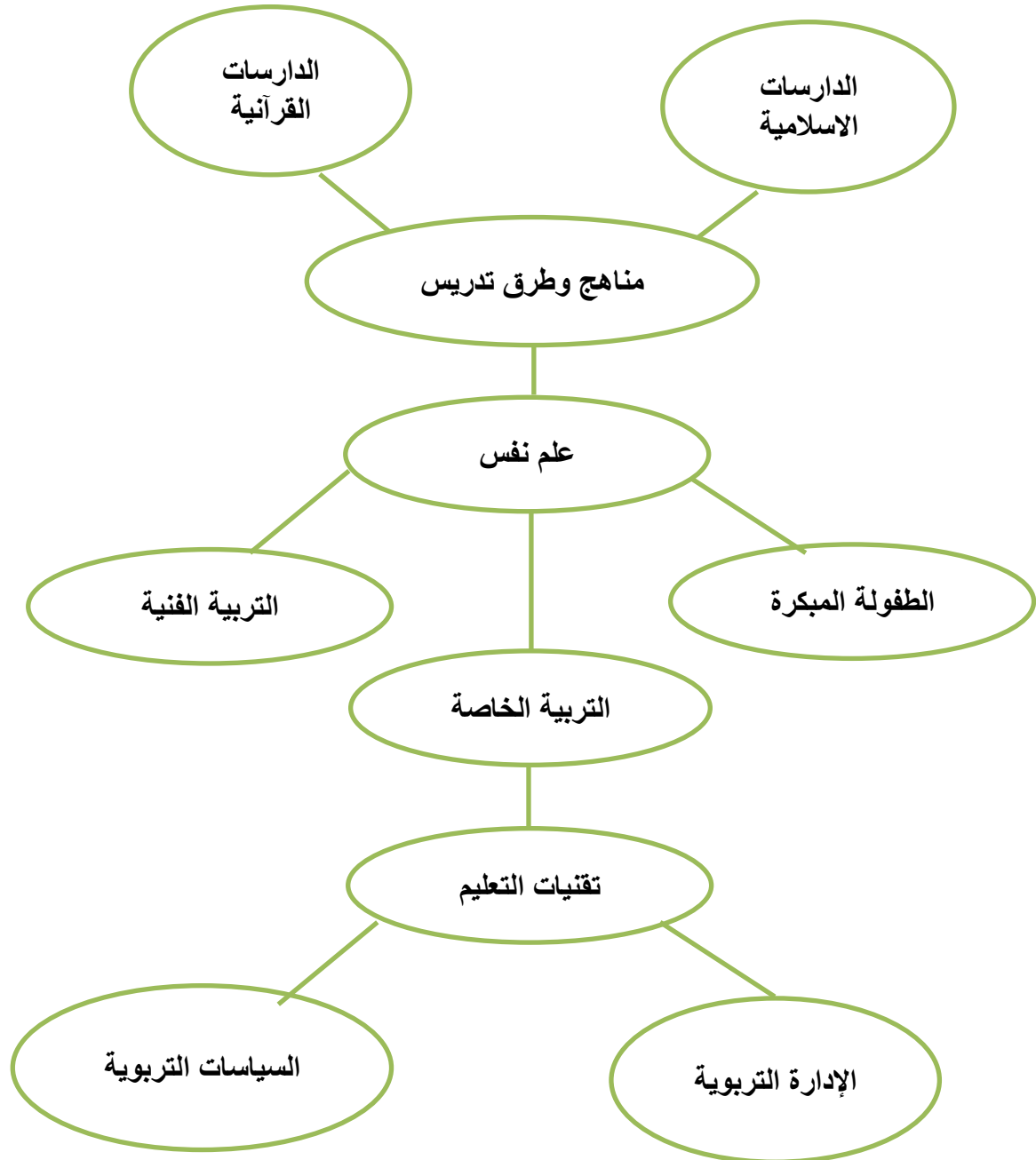
فالبطالة المقنعة تساهم وبشكل كبير لا زالت تساهم في إعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في ليبيا ، وينتج عن ذلك ارهاق واستنزاف ميزانية الدولة وتعطل خطط التنمية بجميع القطاعات الاقتصادية وهنا يأتي دور الجامعات في المساهمة في النهوض بالتنمية البشرية في بلد كل ما يحتاجه هو التخطيط السليم لخلق تنمية مستدامة وانفتاح سوق العمل الليبي على متطلبات الوضع الحالي للحياة العصرية ومواكبة التطورات التنموية التي تسعى اليها الدول النامية على الأقل ، فالمسؤولية كبيرة جداً على صناع القرار والمسؤولين داخل الجامعات والعبء ثقيل ، فإمكانية تطبيق معايير الجودة وتغيير الوضع القائم يحتاج الي جهد وإمكانات مادية وبشرية ، فمن خلال ما ورد بهذه الورقة العلمية من بيانات ومعلومات في هذا الجانب لا توجد طرق أخرى لاستدامة التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية إلا من خلال تطبيق معايير الجودة وإتباع أساليب وطرق البحث العلمي في هذا الجانب ومحاولة الاستفادة من بعض التجارب الناجحة في بعض البلدان العربية ومن خلال استخدام المنهج المقارن ومقارنة وضع الجامعات السعودية بالجامعات الليبية ، فعلى سبيل المثال سلكت جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية خطوات متقدمة بمجال التعليم العالي النوعي وموائمة هذا النوع من التعليم مع متطلبات سوق العمل السعودي ويوضح الشكل (2) توزيع أقسام كلية التربية بجامعة الملك سعود والتي تضم تخصصات يحتاجها سوق العمل على عكس كليات التربية بالجامعات الليبية فقد أدخلت الجامعات السعودية بكليات التربية كما هو موضح بالشكل ادناه تخصصات جديدة كالطفولة والمبكرة والتربية الخاصة وتقنيات وتكنولوجيا التعليم ، فعلى سبيل المثال ومن خلال الدراسة الميدانية والبحث والاستقصاء لا يوجد قسم تكنولوجيا التعليم في أي كلية من كليات التربية في ليبيا بالرغم من أهمية هذا القسم ودوره في تخريج كوادر قادرة على خلق نوع جديد من طرق التعلم في مجال التعليم الأساسي ، ومن خلال المقارنة ايضاً تبين ان جامعة الملك سعود استحدثت اقسام بكلية التربية غاية في الأهمية ويطلبها سوق العمل الحالي كالتربية الخاصة والتربية الفنية ومناهج وطرق

التدريس ، فمن الملاحظ ايضاً ان التغيير في هذه الجامعة ليس في مسميات الأقسام فقط كما هو حاصل في الجامعات الليبية ، وانما التغيير في المحتويات الموضوعية للمناهج وتحديثها ، فمن خلال الاطلاع على مفردات المناهج لقسم مناهج وطرق التدريس في جامعة الملك سعود تبين ان الجامعة استعانت بخبرات اجنبية مدربة وخبيرة في هذا المجال ساعدت على تطوير المناهج بشكل يتماشى مع متطلبات المجتمعات الحالية والحياة العصرية والتطور المستمر في أساليب التعليم الحديثة ، اما كليات التربية بالجامعات الليبية لازالت مستمرة في استقبال الطلبة في اقسام موجودة اصلاً في الكليات الأخرى وبنفس الجامعة كالتاريخ والجغرافيا وعلم النفس والاحياء والكيمياء والرياضيات والفيزياء واللغة العربية واللغة الإنجليزية وغيرها مع إضافة بعض المقررات التربوية كطرق التدريس ومناهج البحث وغيرها داخل هذه الأقسام ، أيضاً ومن خلال المقارنة مع بعض الدول العربية التي أخذت على عاتقها تطوير مناهجها واقسامها بكليات التربية فمن خلال الاطلاع على بعض الدراسات تبين أن سلطنة عمان اتخذت خطوات جادة في هذا المجال ونجحت الي حدود كبيرة جدا في تطبيق معايير الجودة داخل هذه الكليات واستحدثت اقسام تربوية جديدة كقسم رياض الأطفال والسياسات التربوية والاقتصاد والتدبير المنزلي ومن خلال المقارنة ومن واقع الدراسة الميدانية من خلال البحث والاستقصاء والمقارنة تبين أن هذه الأقسام ليس لها وجود في كليات التربية في الجامعات الليبية .

ومن خلال الدراسة الميدانية والنتائج المسقاة من استمارة الاستبانة تبين أن غالبية أعضاء هيئة التدريس وبنسبة 84% من افراد العينة أكدوا أن هناك تناظر وتطابق بين تخصصات داخل الكليات التربوية والكليات الأخرى كالآداب والعلوم بنفس الجامعة ، وان هذا التناظر ليس بمسميات الأقسام فقط وإنما حتى بمحتويات ومفردات المناهج بالمقررات التي تدرس بهذه الكليات ، ويرى 96% من افراد العينة أن هذا التناظر في المناهج وعدم تطوير هذه المناهج كونها مناهج قديمة

جداً يساهم ذلك وبشكل كبير في إعاقة تطور نظام التعليم العالي التربوي النوعي في ليبيا .

شكل (2) توزيع اقسام كلية التربية بجامعة الملك سعود 2019 م .



المصدر :- من عمل الباحث استناداً الي الموقع الرسمي لجامعة الملك سعود
<https://Ksu.edu.sa>

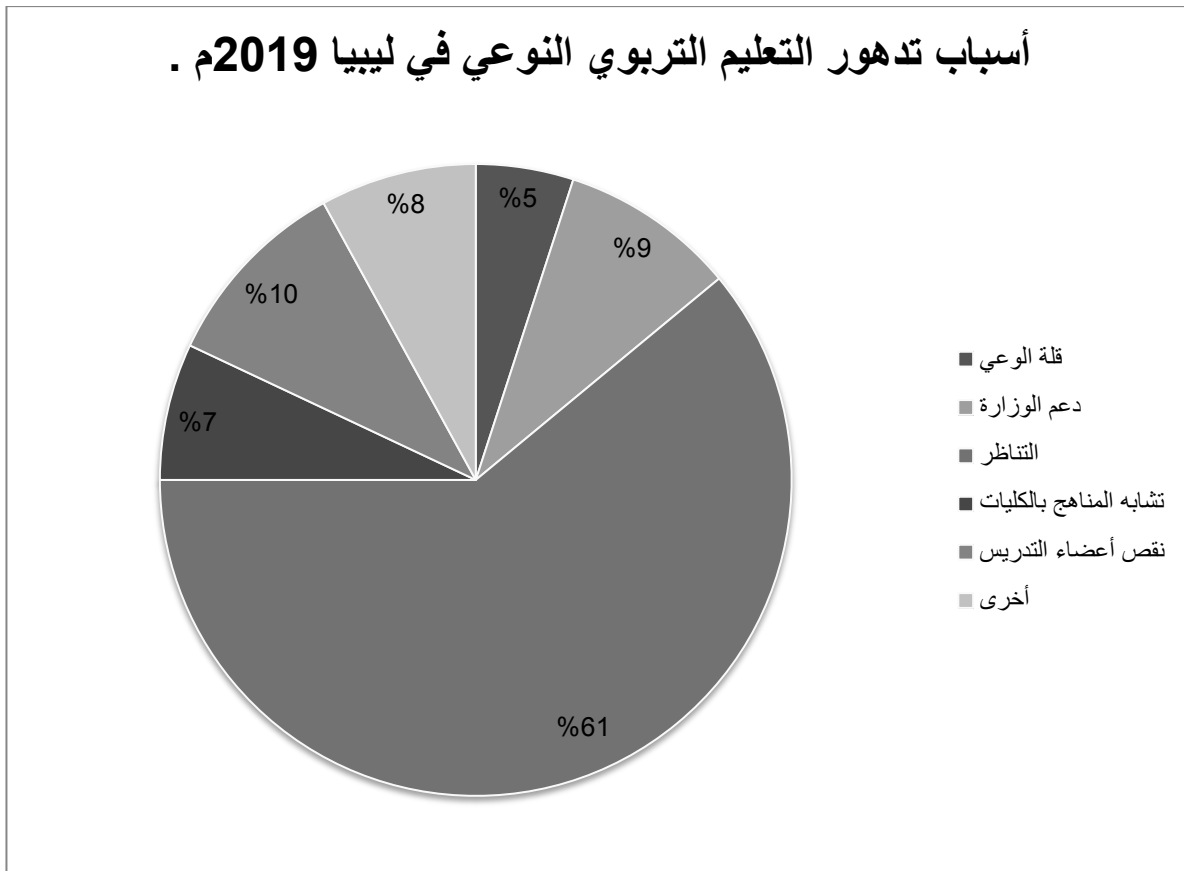
وتبين من خلال العمل الحقلي أيضاً أن كليات التربية النوعية داخل الجامعات الليبية لا تنشط في مجال إقامة الندوات والمؤتمرات العلمية والتي تساهم وبشكل كبير في التعريف بهذا النوع من التعليم وأهميته ودورها البارز في التعريف بهذا النوع من التعليم وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الليبي ، وأجمعت غالبية أفراد العينة والمختصين في هذا المجال وبنسبة 94% أنه إذا تم تطبيق معايير الجودة في المناهج الدراسية والتخصصات العلمية داخل هذا النوع من التعليم فإنه يساهم وبشكل كبير في الحد من مشكلة البطالة والبطالة المقنعة ، ويخلق نوع من التوازن بين مخرجات التعليم العالي في ليبيا بين الأكاديمي والتقني والنوعي وهو ما يساهم في تنوع مخرجات التعليم العالي ويساهم في إتاحة فرص لعدد أكبر من خريجي التعليم العالي في الحصول على فرص عمل في مجالات تخصصاتهم .

ومن خلال العمل الميداني أيضاً تبين أن هناك فجوة نوعية كبيرة في اختيار نوعية التعليم وخاصة بعد إتمام مرحلة الشهادة الثانوية فأغلب الطلاب يتجهون الي الدراسة الأكاديمية بكليات الآداب والعلوم بشكل كبير وبأعداد متزايدة سنوياً وهو ما يساهم في تكديس وعدم توازن مخرجات التعليم العالي فتنتج عن ذلك ازدياد نسب البطالة وذلك لعدم حاجة سوق العمل الليبي لهذا النوع من المخرجات وإجمالاً يمكن القول أن التطور في النظام التعليمي بشكل عام يحتاج الي استقرار اجتماعي وسياسي واقتصادي وفي ليبيا فأن الكثير من التحديات ستواجه التعليم العالي بشكل عام والتعليم النوعي التربوي بشكل خاص ، ومن ابرز هذه التحديات هي ضعف المناهج الدراسية بكليات التربية النوعية وتقليدية الوسائل التعليمية سواء من ناحية اعتمادها فقط على وسائل التلقين والكتابة في العملية التعليمية وضعف التدريب العملي النوعي أو حتى من ناحية تقييم التحصيل العلمي للطلاب داخل كليات التربية والذي يعتمد في شكله الحالي فقط على ما يحفظه الطالب وينسخه

داخل ورقة الإجابة في الامتحان في حين لا تعكس هذه الطريقة مدى الاستيعاب الحقيقي للطالب وقدراته ومهاراته .

وبالنظر الي واقع الجامعات الليبية فقد أظهرت الدراسات أن أغلب خريجي هذه الجامعات هم من كليات العلوم الإنسانية ، على حساب التعليم النوعي التربوي بالإضافة الي بعض التخصصات والتي لا يمكن استيعابها في سوق العمل وهو ما يؤكد اختلال العلاقة بين مخرجات الجامعات ومتطلبات سوق العمل وقد ترتب على ذلك زيادة معدلات البطالة لتصل الي 30% بين حملة الشهادات الجامعية ، لذلك تحولت مخرجات منظومة التعليم الجامعي الي عبء على المجتمع وعلى الاقتصاد الوطني ، بدلاً أن تكون مصدراً للإبداع والابتكار وتساهم في دعم و تطور وتنوع الاقتصاد وترفع بالقدرة التنافسية لليبيا الي الأمام وتسهم في دعم التنمية البشرية المستدامة ، ولقد توصلت الدراسة الميدانية من خلال البيانات الواردة باستمارة الاستبيان الي العديد من النتائج من ابرزها تدهور التعليم النوعي التربوي في ليبيا ، فعند سؤال افراد العينة حول آراءهم عن مدى دعم وزارة التعليم العالي لهذا النوع من التعليم فقد أجاب 91% منهم أن الوزارة لا تأخذ على عاتقها الاهتمام والدعم في هذا الجانب .

شكل (3) أسباب تدهور التعليم التربوي النوعي في ليبيا 2019م .



المصدر: من عمل الباحث استناداً الي البيانات الواردة باستمارة الاستبيان 2019م .

ويوضح الشكل (3) الأسباب الرئيسية التي أدت الي تدهور التعليم التربوي داخل كليات التربية في الجامعات الليبية قيد الدراسة فمن الواضح أن قلة الوعي بأهمية هذا النوع من التعليم داخل المجتمع الليبي يعد سبباً رئيساً في قلة الإقبال على التعليم التربوي والذي يحتاجه سوق العمل الليبي الحالي ، فقد رجح 5% من المبحوثين أن قلة الوعي يعد سبب رئيسي في تدهور وضع الأداء الاكاديمي بكليات التربية .

كما أن التناظر بين الأقسام داخل الجامعة الواحدة يعد من ابرز المشاكل والعوائق بل أكد 61% من أفراد العينة أن هذا التطابق بين الأقسام يعد السبب الرئيسي الأول في تدهور التعليم العالي ، بالإضافة الي النقص الواضح والعجز القائم في

أعضاء هيئة التدريس في تخصصات بعينها كرياض الأطفال والطفولة المبكرة والتربية الخاصة وتكنولوجيا التعليم وتقنيات التعليم والإدارة التربوية والسياسات التربوية .

جدول (7) مقارنة التناظر والتطابق بين كلية التربية وكلية الآداب والعلوم داخل جامعة عمر المختار – درنة 2019م .

| كلية الآداب والعلوم | كلية التربية |
|--------------------------------|--------------------------------|
| قسم الاحياء – النبات – الحيوان | قسم الاحياء – النبات – الحيوان |
| قسم الرياضيات | قسم الرياضيات |
| قسم الفيزياء | قسم الفيزياء |
| - | قسم التربية الخاصة |
| قسم اللغة العربية وآدابها | قسم اللغة العربية وآدابها |
| - | قسم التربية البدنية |
| - | قسم معلم ابتدائي |
| قسم الكيمياء | قسم الكيمياء |
| - | قسم رياض الأطفال |
| قسم اللغة الإنجليزية | قسم اللغة الإنجليزية |
| - | قسم الدراسات القرآنية |

المصدر: من عمل الباحث استناداً الي الموقع الرسمي لكلية التربية .

<https://facultionderna.wordpress.com>.

- التحديات والمشاكل التي تواجه التعليم النوعي في ليبيا :

النظام التعليمي والنوعي في ليبيا يواجه تحديات ومشاكل تفرضها طبيعة العصر والتي تتصف بالثورة التقنية والتدفق المفرط للمعلومات ولمواجه هذه التحديات ينبغي أن يتصف النظام التعليمي بالجودة والفاعلية والمرونة الوظيفية والمعاصرة وأن يمتلك القدرة على تطوير وتجديد نفسه لمواكبة التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وسرعة تراكم المعرفة وتطورها .

ومن خلال الدراسة الميدانية تبين أن هناك العديد من الصعوبات والتحديات التي تواجه التعليم النوعي ومن ابرز المشاكل هي وجود فجوة نوعية كبيرة بين ما يتم

تدرسه من قبل أعضاء هيئة التدريس بمحتوى المناهج وبين الواقع الحالي للتعليم التربوي بكليات التربية فقد أجاب 89% من أفراد العينة ، وهم عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس بهذه الكليات بأنه لا علاقة لما يدرسه في المحاضرات بكليات التربية بمناهج التربية النوعية الحقيقية ، ومن ابرز التحديات أيضاً هي غياب الربط بين مخرجات التعليم النوعي والاحتياجات الفعلية لسوق العمل فمنظومة التنسيق والربط في هذا المجال تكاد تكون معدومة في ليبيا ومعتلة بشكل كامل فمن خلال الدراسة الميدانية تبين أنه لا يوجد ربط بين احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم النوعي فقد أجمع 90% من أفراد العينة أنه لا يوجد ربط حقيقي وتنسيق بين سوق العمل ومخرجات التعليم النوعي في ليبيا ، وذكر 86% من مجموع المبحوثين في هذا المجال أن هناك حاجة ماسة لسوق العمل في ليبيا الي مخرجات التعليم النوعي في تخصصات كرياض الأطفال والتربية الاسرية والاقتصاد المنزلي وتكنولوجيا التعليم والسياسات الإدارية والتربوية وغيرها .

جدول (8) العلاقة بين مخرجات التعليم النوعي التربوي واحتياجات سوق العمل في ليبيا

2019م .

| العلاقة | النسبة المئوية % |
|--|------------------|
| توفر فرص العمل | 4 |
| حاجة سوق العمل لمخرجات التعليم التربوي | 86 |
| الربط الحقيقي بين المخرجات والاحتياجات | 10 |
| المجموع | 100 |

المصدر: من عمل الباحث استناداً الي البيانات الواردة باستمارة الاستبيان 2019م .

ومن خلال العمل الميداني ايضاً تبين أن نسبة الإناث تفوق نسبة الذكور في مجال التعليم النوعي فقد أجاب 60% من مجموع أعضاء هيئة التدريس أن نسب الإناث أعلى من نسب الذكور في هذا المجال وسبب ذلك يرجع الي قلة الوعي الحقيقي والفكرة المترسخة للتعليم النوعي في ليبيا والمرتبطة بطبيعة الاعمال لمخرجات التعليم النوعي ، ومن خلال اراء أفراد العينة بكليات التربية وعند عرض ابرز

المشاكل والصعوبات التي يواجهها التعليم التربوي النوعي في ليبيا تبين أن مشكلة التناظر بين الأقسام في الكليات داخل الجامعة الواحدة هي الأبرز فقد أجاب 53% من مجموع أعضاء هيئة التدريس أن مشكلة تطابق وتناظر الأقسام هي ما يعيق تطور وتنمية التعليم النوعي في ليبيا ، فيجب إلغاء اقسام متطابقة داخل الجامعة واستحداث أقسام نوعية يحتاجها سوق العمل وذلك للتغلب على ظاهرة البطالة بين مخرجات التعليم العالي الجامعي والتي أصبحت ظاهرة متفشية في المجتمع الليبي وخاصة بعد عام 2011م .

وللحصول على نتائج دقيقة في هذا الجانب تعمد الباحث تكرار بعض الأسئلة على افراد العينة للمقارنة بينها ولتسليط الضوء على المشكلة الحقيقية والتي تعيق التنمية البشرية وأداء التعليم العالي في هذا الجانب ويبين الجدول (9) والمستخلص من بيانات الدراسة الميدانية اراء أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بالجامعات الليبية وعند السؤال عن مدى العلاقة الحقيقية بين مخرجات التعليم النوعي والاحتياجات الفعلية لسوق العمل فقد أجاب 44% منهم أنه لا يوجد ربط بين مخرجات التعليم النوعي وسوق العمل في ليبيا ، وقد أكدت الدراسة الميدانية من خلال الأرقام الواردة في استمارة الاستبيان وبالرغم من نقص الخبرة والعجز القائم في أعضاء هيئة التدريس في تخصصات التعليم النوعي التربوي ومرد ذلك الي ان اغلب أعضاء هيئة التدريس هم من حملة شهادة الماجستير حسب ما بينت استمارة الاستبيان من خلال الدرجات العلمية لأعضاء هيئة التدريس ، إلا أنها وكما يرى هؤلاء أنها لا تشكل عوائق كبرى بالنسبة لتطور وتنمية التعليم النوعي فهذه المشاكل يمكن التغلب عليها فمثلاً يمكن تعويض هذا النقص في التعاقد مع مختصين في هذا المجال بالإضافة الي وضع خطط طويلة الاجل لقبول معيدين وأعضاء هيئة تدريس وطنيين لاستدامة التنمية في قطاع التعليم التربوي النوعي .

جدول (9) أبرز المشكلات والصعوبات التي واجهت التعليم التربوي في ليبيا 2019م .

| الصعوبات والتحديات | النسبة المئوية % |
|----------------------------|------------------|
| التناظر في التخصصات | 53 |
| عدم التنسيق مع وزارة العمل | 44 |
| نقص أعضاء هيئة تدريس | 2 |
| نقص الخبرة في هذا المجال | 1 |
| المجموع | 100 |

المصدر: من عمل الباحث استناداً الي البيانات الواردة في استمارة الاستبيان 2019م .

وللتغلب على هذه الصعوبات يكمن الاهتمام بمدخلات ومخرجات التعليم العالي ، ولا شك أن فرص التقدم والنماء والازدهار تتأسس بالضرورة على الإنتاج المعرفي واكتساب المهارات العالية النوعية والتربوية فهناك الكثير من العمل بانتظار كافة العاملين والمسؤولين بالجامعات الليبية وخاصة في مجال التعليم التربوي النوعي والمزيد من الآمال معقودة على هذا القطاع ليكون في مقدمة قطاعات التنمية في ليبيا

النتائج :

- 1- تعد مشكلة التناظر والتطابق بين الأقسام العلمية داخل الجامعة هي الأبرز ، فقد تبين من خلال هذه الورقة العلمية أن السبب الرئيسي في إعاقة التنمية في هذا المجال هو التناظر القائم بين الأقسام في الجامعات قيد الدراسة .
- 2- ضعف التكامل وغياب الربط بين مخرجات التعليم العالي بشكل عام والتعليم النوعي خاصة ومتطلبات سوق العمل والافتقار الي خطة اقتصادية وتنموية وطنية يمكن من خلالها الاستفادة من مخرجات التعليم التربوي النوعي العالي .
- 3- غياب التخطيط التعليمي والذي يدعم ويحقق التكامل بين مخرجات التعليم الأساسي والثانوي وبين مخرجات التعليم العالي النوعي واحتياجات المعاهد

العليا والجامعات للمعرفة الأساسية التي ينبغي توفرها للطلاب قبل الانخراط والدخول الي المرحلة الجامعية .

4- وجود فجوة نوعية كبيرة بين الواقع الحالي لكليات التربية بجامعات بنغازي وعمر المختار وجامعة طبرق وبين تخصصات التعليم التربوي النوعي في الجامعات العربية والعالمية .

5- نقص الخبرة والعجز القائم في أعضاء هيئة التدريس في تخصصات التعليم العالي النوعي في أغلب كليات التربية بالجامعات الليبية التي تم التركيز عليها في هذه الدراسة .

التوصيات :

1- الغاء الأقسام المتناظرة مع كليات الآداب والعلوم واستحداث اقسام تربوية نوعية في كليات التربية كأصول التربية والتربية الخاصة والتربية الأسرية والتدبير والاقتصاد المنزلي والسياسات التربوية والإدارة التعليمية وتقنية التعليم وطرق ومناهج التدريس والتربية الفنية ورياض الأطفال وغيرها من التخصصات المرغوبة حالياً لسوق العمل الليبي العام والخاص على حد سواء .

2- ضرورة الربط الكامل بين مخرجات التعليم العالي بشكل عام والاحتياجات الفعلية لسوق العمل في ليبيا ، وتحديد استراتيجية واضحة المعالم وأليات تتضمن القيام بندوات ومؤتمرات وبرامج عمل لتطوير التعليم التربوي النوعي .

3- الحد من تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية والسلبية السائدة بخصوص النظر الي الوظائف ودعم ثقافة جديدة بخصوص فرص العمل تؤدي الي توجيه الافراد الي العمل بكل المهن والوظائف التي تخدم المجتمع ويطلبها سوق العمل والتي تضمن حياة كريمة .

المصادر :

- 1- تقرير المنظمة العربية لليبية والاستراتيجيات ، (القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي ومتطلبات الارتقاء ، يونيو 2016م .
- 1- تقرير المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات ، (التعليم العام في ليبيا المختنقات والتحديات وسبل المعالجة) ابريل 2016م .
- 2- حسين سالم مرجين ، (المركز الوطني لضمان جودة التعليم العالي في ليبيا – التحديات – الفرص خلال المدة من 2006-2014م) ، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي ، 2016م .
- 3- حسين مجاهد مسعود ، خالد غومه ، (تقييم واقع التعليم العالي في ليبيا الاستراتيجية والاهداف ، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العربي حول التعليم وسوق العمل ، كلية الآداب ، جامعة طرابلس ، 2010م .
- 4- خميس بن حميدة ، (تقرير عن تطور التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي 1981-2011م) ، وقائع المؤتمر الرابع عشر للوزراء والمسؤولين عن التعليم والبحث العلمي في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة وعلوم إدارة التربية ، الرياض ، 10-13 مارس ، 2014م .
- 5- رفيق محمود المصري ، (جدلية العلاقة بين التنمية والتعليم – رؤية تكاملية) ، أستاذ علم الاجتماع السياسي ، كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الأقصى ، 2018م .
- 6- رندة عمايري ، (التعليم النوعي للجميع مفتاح التنمية البشرية المستدامة) أكاديمية الدراسات العليا ، الأردن ، 2012م .
- 7- سعيد بن على العضاضي ، (معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي دراسة ميدانية) ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، العدد 9 ، 2012م .
- 8- سليمان بن سالم الحسيني ، (رفع مستوى الجودة في برامج التعليم العالي عن طريق تحقيق تكامل مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل : دراسة ميدانية تحلل مشاريع التخرج وتستطلع آراء الأكاديميين والطلبة) ، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي ، 2016م .

- 9- طارق عبدالله تيراب ، عبدالعظيم سليمان المهل ، (تقييم الانفاق العام على التعليم العالي في الوطن العربي في الفترة من 2000-2013م) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 16 ، العدد الثاني ، نوفمبر 2015م .
- 10- عبدالسلام القلاي ، (المنظومة التعليمية في ليبيا عناصر التحليل – مواطن الإخفاق – استراتيجية التطوير) ، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الوطني للتعليم ، طرابلس ، ليبيا ، 2012م .
- 11- فرج بوبكر المبروك ، (التعليم العالي في ليبيا الواقع والآفاق) ، قسم الهندسة المدنية ، كلية الهندسة ، جامعة بنغازي ، 2017م .
- 12- مروة بلتاجي ، (التعليم في مصر قيود التمويل واستراتيجيات التطوير) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2013م .
- 13- الهلالي الشربيني الهلالي ، أحمد البهي السيد ، (معايير الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي النوعي) ، المؤتمر السنوي الدولي الأول ، العربي الرابع ، الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي الواقع والمأمول ، كلية التربية النوعية ، جامعة المنصورة ، 2009م .

(الملاحق) :

استمارة استبيان

ملاحظة: هذا الاستبيان تم استخدامه لخدمة أغراض البحث العلمي في مجال التعليم التربوي والنوعي وستساهم الإجابة على هذه الأسئلة في استدامة التنمية في هذا المجال والتغلب على أبرز المشاكل والصعوبات التي يواجهها هذا القطاع في ليبيا.

25-20 سنة [] 30-25 سنة [] 35-30 سنة [] 40-35 سنة [] 45-40 سنة []
 50-45 سنة [] 55-50 سنة [] 60-55 سنة [] 60-فما فوق []
 الدرجة العلمية: محاضر مساعد [] محاضر [] أستاذ مساعد [] أستاذ مشارك []
 التخصص: [.....]

الفئة العمرية :

| | | | |
|---|---------|--------|-----------|
| هل انت راضي عن أداء التعليم التربوي في الكلية . | نعم [] | لا [] | محايد [] |
| توجد تخصصات في كليات التربية ومتخصصات مناظرة لها بالجامعة | نعم [] | لا [] | محايد [] |
| يساهم التناظر في الأقسام التربوية واقسام الجامعة في إعاقة تطور نظام التعليم التربوي في ليبيا . | نعم [] | لا [] | محايد [] |
| يقوم التعليم التربوي في ليبيا بالتعريف عن نفسه من خلال رسالته وأهدافه ورؤيته الطموحة عن طريق الندوات والمؤتمرات العلمية . | نعم [] | لا [] | محايد [] |
| برأيك وكمتخصص هل للتعليم التربوي والنوعي علاقة ودور فاعل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية . | نعم [] | لا [] | محايد [] |

| | | | |
|-----------|--------|---------|---|
| [] محايد | [] لا | [] نعم | يساهم التعليم التربوي النوعي في تزويد سوق العمل حالياً بالتخصصات المطلوبة. |
| [] محايد | [] لا | [] نعم | في حالة تطبيق معايير الجودة وتقديم الدعم المالي والاستثمار في التعليم التربوي فيسكون له دور فاعل في القضاء على البطالة . |
| [] محايد | [] لا | [] نعم | توجد فجوة نوعية كبيرة في المجتمع الليبي في اختيار نوعية التعليم التربوي والاكاديمي . |
| [] محايد | [] لا | [] نعم | تدعم وزارة التعليم العالي في ليبيا نشر ثقافة التعليم التربوي النوعي في المجتمع وتساهم في سد الفجوة النوعية . إذا كانت الإجابة لا ضع إشارة على احد المسببات او جميعها : - قلة الوعي في المجتمع الليبي بأهمية التعليم التربوي () - عدم دعم وزارة التعليم لهذا النوع من التعليم . () - شعور الطالب بعدم وجود فروق بينه وبين كليات الجامعة . () - التناظر في الأقسام بين كليات التربية وكليات الآداب والعلوم في الجامعة . () - النقص الواضح في أعضاء هيئة التدريس . () - أخرى . () |
| [] محايد | [] لا | [] نعم | تُقبل الطالبات الإناث أكثر من الذكور على الدخول في مجالات التربية النوعية . |
| [] محايد | [] لا | [] نعم | هل تدعم الدولة مخرجات التعليم التربوي النوعي من خلال تسهيل الانخراط ببرامج الدراسات العليا في الداخل والخارج . |
| [] محايد | [] لا | [] نعم | يوفر سوق العمل الليبي فرص عمل جيدة وحسب التخصص لمخرجات التعليم التربوي النوعي . |
| [] محايد | [] لا | [] نعم | يحتاج سوق العمل الليبي الي تخصصات التربية النوعية بجميع تخصصاتها . |
| [] محايد | [] لا | [] نعم | هل هناك ربط حقيقي بين مخرجات التعليم التربوي النوعي واحتياجات سوق العمل الفعلية . |
| [] محايد | [] لا | [] نعم | توجد قاعدة بيانات فعالة حالياً بكليات التربية تساعد في الوصول الي معلومات |

| | | | |
|--|--|-----------|---|
| | | | والتعريف الجيد بهذا المجال . |
| | | | يواجه التعليم التربوي النوعي في ليبيا العديد من المشكلات والصعوبات . |
| | | | وإذا كانت الإجابة نعم ضع إشارة على ابرز هذه المشكلات : |
| | | | - التناظر في اغلب التخصصات في كليات التربية النوعية مع باقي كليات الجامعة . () . |
| | | | - نقص الخبرة والكوادر في مجالات التربية النوعية . () |
| | | | - النقص الشديد في أعضاء هيئة التدريس الاكفاء بالتخصصات التربوية النوعية . () . |
| | | نعم [] | - عدم التنسيق مع وزارة العمل ومخرجات التعليم التربوي النوعي . () . |
| | | لا [] | - لا يملك أعضاء هيئة التدريس بالكليات المهارات التدريسية الخاصة بهذا النوع من التعليم . () . |
| | | محايد [] | - اجد فجوة كبيرة بين ما درسته والواقع الحالي للتعليم التربوي بكليات التربية . () . |
| | | | - عدم كفاية فترات التدريب التربوي النوعي العملي خلال الفصل الدراسي . () . |
| | | | - أخرى . () . |